

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/CONF.157/PC/46/Add.10
17 September 1992
ARABIC
Original : FRENCH

المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

اللجنة التحضيرية

الدورة الثالثة

جنيف ، ١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

البند ٧ من جدول الاعمال

جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر العالمي والوثائق ،

بما في ذلك مسألة النتائج النهائية

توصيات تتعلق بجدول الاعمال المؤقت للمؤتمر العالمي
لحقوق الانسان والتحضير له مقدمة عملاً بالفقرة ١٠ من
قرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٥

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		توصيات مقدمة من منظمتين من المنظمات غير الحكومية المتمتعة
٢	٨ - ١	بمركز استشاري
		المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم

١ - أكدت المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم ، في وثيقة سابقة أعدت للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يتيح للمجتمع الدولي إيجاد شفاة حقيقية لحقوق الانسان ، بإعطاء زخم جديد للعمل القائم في ثلاثة ميادين: (أ) ترابط حقوق الانسان وطابعها العالمي ؛ (ب) الاعلام والتربية ؛ (ج) تعزيز آليات الحماية .

٢ - ونود أن نقب النظر في النقطة الاولى وهي الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فلقد بدأ أن التقدم الذي أحرز في عملية إقامة الديمقراطية ، وخاصة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، يفتح آفاقا جديدة . بيد أننا لاحظنا أنه لا يزال هناك سد قائم في هذا الميدان .

٣ - ونعتقد أنه يوجد توافق آراء - أو ينبغي أن يكون من السهل إيجاد توافق آراء - حول بعض الافكار:

(أ) إن الحقوق المدنية والسياسية ("الحقوق - الحريات") والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ("الحقوق - الديون") مختلفة من وجهة النظر المفاهيمية ، ولكنها مترابطة وغير قابلة للتجزئة في الممارسة السياسية . وإن مسألة معرفة ما إذا كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي حقوق حقيقية مسألة لا يكون لها معنى إلا إذا قدمنا تعريفاً أولياً لحقوق الانسان . غير أن التفكير السديد يجب أن يقودنا الى البحث عن صياغة مفاهيمية للحقيقة القائمة ، لا العكس .

(ب) إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفترض مسبقاً قيام السلطات العامة بعمل تكون له في كثير من الأحيان تكاليف: وينبغي تقدير رقم هذه التكاليف ، وإن دراسة المؤشرات يمكن أن تساهم في ذلك . غير أن هناك ميلا إلى اعتبار عمل الدولة والتمويل العام أمرا واحدا ، وهما مسألتان مختلفتان . ولما كانت المجالات المعنية متميزة تماما ، ينبغي التفكير في دراسة الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية والثقافية دراسة مستقلة في هذا المنظور .

٤ - وحرصا على ضمان الفعالية وإتاحة المجال لاجراء دراسة بناءة ، اقترحت المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم ، أن تقام ، في اطار اللجنة الفرعية أو في أشكال أخرى ، مشاريع دراسية نموذجية في الميادين الحساسة التي يكون فيها هذا الترابط جليا . ويمكن أن تكون هذه المشاريع على شكلة أفرقة عمل مفتوحة أمام المنظمات غير الحكومية .

٥ - وبالنظر الى دور التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يمكن أن يتناول أول هذه المشاريع الحقوق في الميدان التربوي . وهذا الموضوع هو موضوع الساعة لا سيما وأننا في وضع عقد التنمية الثقافية وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا الدول الى إيلاء العوامل الثقافية في التنمية درجة عالية من الأولوية . والحقوق التربوية - وهذه خاصة يجب أن نلاحظها - ترد في العهدين الدوليين . وهذا الأمر في حد ذاته يمكن أن يدل على أن قسماً من هذه الحقوق على الأقل يعتبر فسي أن واحد من "الحقوق - الديون" - و"الحقوق - الحريات" . وحسب التقسيم التقليدي الذي أتينا على ذكره ، يمكن أن نضع الحق في التربية في جانب "الحقوق - الديون" ، بينما ينبغي ، من حيث المبدأ ، أن يوضع الحق في حرية التعليم والحق في الحرية الأكاديمية والحق في انشاء المراكز التربوية بين "الحقوق - الحريات" .

٦ - ولكن كل هذه الحقوق مترابطة . ولناخذ مثلاً الحق في حرية التعليم: فهذا الحق هو ظاهرياً من "الحقوق - الحريات" التي لا تفترض أي انفاق من جانب الدولة . ولكن إذا نظرنا اليه عن كثب ، نلاحظ أن الحق في اختيار المدرسة ، بدون وجود التزام مالي من الدولة ، يعتبر إما خديعة أو مصدر تمييز . ولكي يكون بالإمكان ممارسة حرية التعليم وحرية الوالدين في اختيار المدرسة لأبنائهم ، يجب على الدولة أن تموّل جميع المدارس - العامة منها والخاصة - وأن تمد يد العون إلى أكثر الطبقات السكانية حرماناً . وعليه ، فإن الحق في حرية التعليم ، وهو من "الحقوق - الحريات" ، هو كذلك من "الحقوق - الديون" .

٧ - وفي ضوء هذا المثال ، يعني الترابط أن عمل الدولة ضروري دائماً . والأمر الذي تحسن دراسته في أيامنا هو طرائق عمل الدولة والدور المحدد الذي يجب أن تؤديه الدولة في مجتمع ديمقراطي متقدم . فمن الأمور الملحة إعادة النظر في دور الدولة . وعلى هذه الأخيرة ألا تعتبر المجتمع بعد الآن وزناً ميتاً عديم الحركة - والنتائج السيئة التي أسفرت عنها هذه السياسة برهان على ذلك: أزمة الديمقراطية ، وعدم الاهتمام بالشؤون العامة - بل أن تقوم بدور الحفاز للدينامية الاجتماعية .

٨ - وكما ذكر منذ مدة المدير العام لليونسكو ، "لا غنى اليوم عن إعادة التفكير في دور الدولة على أسس جديدة تعطيها قبل كل شيء بعداً أخلاقياً كحارسة للسيادة وكضامنة أولى لحقوق الانسان (...). ولكي تنجح الدولة في أداء هذه الوظيفة بوصفها حكماً ومديراً للمصالح العام ، فإنه ينبغي لها (...). أن تنجح في إقامة لا مركزية حقيقية لمصالح الهيئات المحلية أو الخاصة ، بحيث تعهد بمسؤوليات إلى جهات فاعلة أخرى سياسية واقتصادية ومجتمعية وتكفل مشاركتها ."
